

آفاق كئيبة للطلب تكبل أسواق النفط



قال محللون ان احتمالات كئيبة للطلب على النفط بسبب المخاوف من كساد اقتصادي طويل الامد في الولايات المتحدة اكبر مستهلك للطاقة في العالم .

وقال عبد الله البدرى الامين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إن المنظمة قد تخفض إنتاج النفط مجددا لمواجهة تدهور الطلب. وهوت أسعار النفط من ذروة قياسية فوق ١٤٧ دولارا كانت سجلتها في يوليو مع انهيار الطلب على الوقود بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي. وقال أديسون أرمسترونج مدير أبحاث السوق لدى تراديشن انرجي في ستامفورد بولاية كونيتيكت الأمريكية (تميل الكفة لصالح صورة تدني الطلب، جدل الركود يفوز مرة بعد أخرى. وفيما يتعلق بتخفيضات أوبك فقد بدأنا نلاحظها لكن لا يزال أمامها طريق لتقطعه. وعلى صعيد تأثير حزمة التحفيز فإنه لن يظهر في الاقتصاد الحقيقي حتى الربع الثالث أو الاخير من ٢٠٠٩ على أقرب تقدير).

وفي وقت سابق تلقت أسعار النفط دعما من تصريحات للأمين العام لأوبك قال فيها إن المنظمة قد تخفض إنتاج النفط مجددا لمواجهة تدهور الطلب. لكن وزير الطاقة الجزائري شكيب خليل توقع أن تنحسر الضغوط على منظمة أوبك لخفض إنتاجها النفطي اثناء اجتماعها في منتصف مارس اذا ظل سعر الخام الخفيف قرب مستواه الحالي البالغ ٤٠ دولارا للبرميل.

مضيفا ان هبوطا حادا لاسعار النفط عن ٤٠ دولارا سيجعل خفضا انتاجا لاوبك مرجحا بشكل أكبر. وقال خليل

تهدد استمرارية الاستثمارات المزمعة). وتابع (ستخفيض عائداتنا هذا العام بنسبة ٥٠ بالمئة). وتقول ادارة معلومات الطاقة الأميركية ان أوبك التي تضخ ثلث الانتاج العالمي من النفط جنت ما يقرب من تريليون دولار في العام الماضي.

وحتى الآن كانت المشروعات النفطية الاكثر عرضة للمخاطر خارج أوبك التي تضم ١٢ عضوا وحيث تكاليف الانتاج أعلى أيضا. ودفع تراجع الطلب عالميا أوبك الى خفض الانتاج بواقع ٤,٢ ملايين برميل يوميا منذ سبتمبر لتحفيز الاسعار مما رفع طاقة الانتاج غير المستغلة الى حوالي ثمانية ملايين برميل يوميا حسبما قال البدرى.

ولا يترك هذا حافزا يذكر بالنسبة لكثيرين في أوبك للاستثمار في امدادات غير ضرورية حاليا في وقت يتراجع الطلب العالمي على الوقود للمرة الاولى منذ نحو ٣٠ عاما. واضاف البدرى أنه حتى الخطط المؤكدة من

ايضا انه لا يعتقد ان الطلب العالمي على النفط في ٢٠٠٩ سيهبط بشكل كبير عن التوقعات الحالية وتكهن بأن يرتفع سعر النفط الى ٦٠ دولارا للبرميل بحلول نهاية العام.

وفي الجانب الآخر ألقى انخفاض الأسعار بظلاله على اقتصادات البلدان المنتجة وأثر بشكل مباشر على مستويات الاستثمار في المشروعات الجديدة. وقال عبد الله البدرى الامين العام لأوبك إن أعضاء المنظمة أجلوا ٣٥ مشروعا لتعزيز إنتاج النفط في خضم التراجع الكبير في اسعار الخام الذي قلص عائداتهم وتراجع الطلب بسبب الازمة المالية. وأضاف أن المنظمة مستعدة لخفض مزيد من الانتاج خلال اجتماعها في مارس للمساعدة في دعم الاسعار.

وقال البدرى ان أوبك خسرت دخلا يبلغ ٣٥٦ مليار دولار خلال الفترة من بلوغ الاسعار ذروتها الى الشهر الماضي. واضاف (الاسعار الحالية

جانب أوبك لزيادة الامدادات بواقع خمسة ملايين برميل يوميا بحلول ٢٠١٢ قد تواجه بعض التأخير.

وقال (لا يزال من المتوقع تأخر مواعيد بدء تشغيل كثير من المشروعات). وكان معالي محمد بن ضامن الهاملي وزير الطاقة قد قال ان أسعار النفط بمستوياتها الحالية عند ٤٠ دولارا للبرميل تعادل نحو نصف السعر اللازم لجذب استثمارات كافية في امدادات جديدة. وأضاف من الواضح أنه اذا ظلت أسعار النفط منخفضة لفترة أطول كثيرا فان الموقف السلبي من الاستثمار سيتفاقم الى درجة تنشأ معها أزمات نقص كبيرة في الامدادات عندما تتلشى المتاعب الاقتصادية الحالية.

ورأى أنه لا يزال يتعين على أوبك خفض نحو ٩٠٠ الف برميل يوميا لكي تصبح ملتزمة تماما بالتخفيضات المتفق عليها. وقال مشيرا الى اجتماع أوبك في فيينا المقرر له يوم ١٥ مارس اذا رأينا أننا لا نزال بحاجة لمزيد من العمل فأنا واثق أن المؤتمر سيتخذ اجراءات أخرى لاشاعة التوازن في السوق. وكان رئيس أوبك ووزراء نفط العراق وهنزويلا وايران اعضاء المنظمة قد طرحوا جميعا احتمال خفض أوبك الانتاج بشكل أكبر اذا تقلص الطلب على النفط واستمرت الضغوط على الاسعار بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي.

وعلى مستوى تدفق الإمدادات قالت مصادر ان السعودية ستحافظ على استقرار امدادات الخام الى مشرتين آسيويين كبار في مارس مما يشير الى أن أكبر بلد مصدر للنفط في العالم ربما ينتظر لمعرفة ما اذا كانت تخفيضات ثلاثة أشهر كافية لتعزيز الاسعار. وقالت مصادر تجارية لدى ست شركات تكرير في اليابان وكوريا الجنوبية انه بعد خفض الشحنات الى شركات التكرير الآسيوية في كل شهر

منذ ديسمبر أخطرت أرامكو السعودية كبار زبائنها في اسيا أن امدادات مارس لن يطرأ عليه تغير يذكر عن الشهر السابق.

وهذه مفاجأة نوعا ما لكثير من المتعاملين في اسيا الذين كانوا يتأهبون لخفض رابع في وقت تقود الرياض جهود منظمة أوبك لدعم أسعار النفط. وفي حين أن أوبك لم تتفق على أي تخفيضات جديدة للمعروض منذ بدء سريان أكبر خفض لها على الاطلاق من أول يناير الا أن كثيرا من المتعاملين يتكهنون بأن المملكة قد تتحرك بمفردها لكبح الامدادات كما فعلت عدة مرات في الشهور الاخيرة.

وقال مصدر في شركة تكرير (كنا نظن أننا قد نحصل على خفض أكبر بقليل). وقالت أربعة مصادر بالصناعة طلبت عدم نشر أسمائها نظرا لسرية المعلومات ان أربع شركات تكرير رئيسية في أنحاء اسيا ستحصل على ما يقل سبعة الى ١٥ في المئة عن الكميات المتعاقد عليها الشهر القادم وهو نفس مستوى فبراير.

وقال خامس ان شركته ستحصل على امدادات أقل عشرة بالمئة مقابل امدادات أقل تسعة بالمئة في الشهر السابق في حين قال مصدر سادس ان شركته ستحصل على خفض في حدود ١٢ أو ١٤ بالمئة في مارس وذلك بزيادة طفيفة عن امدادات فبراير عندما كانت نسبة الخفض ١٤ الى ١٥ بالمئة.

وقال مصدر لدى مشتر أوروبي للخام السعودي ان شركته ستحصل على معروض مستقر في مارس. وطلبت شركة تكرير أخرى نفس كمية الخام السعودي لشهر مارس ولا تتوقع تخفيضات. وأوضح المصدر الذي طلب عدم كشف هويته (لا يوجد تغيير كبير. نحصل على ما أردناه. لكن يبقى أن المملكة قد تقرر خفض الامدادات بدرجة أكبر الى الولايات المتحدة).

وارتفعت شحنات السعودية من النفط

الخام للصين بنحو ٤٠ بالمئة العام الماضي ومثلت خمس النفط الجنبى المستهلك في الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العام. وعوضت الواردات المنتظمة للصين جزئيا تراجع امدادات السعودية لشركات النفط العالمية وللولايات المتحدة حيث تراجع الطلب على النفط بسبب الارتفاع القياسي في اسعاره في فصل الصيف الماضي والازمة المالية العالمية. وتقول مصادر من قطاع النفط ان واردات الصين قد تنمو بمعدل كبير هذا العام بسبب النمو الاقتصادي القوي وبدء مشروع مصفاة تملك ارامكو السعودية حصة ٢٥ بالمئة فيه.

ويبدأ الرئيس الصيني هو جين تاو أول جولة عالمية يقوم بها في عام ٢٠٠٩ بزيارة السعودية مما يؤكد الاهمية الاستراتيجية للحفاظ على علاقات طويلة الامد مع أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم بالنسبة لبكين المعتمدة على الواردات.

وكان تراجع أسعار النفط والازمة المالية العالمية قد جذبا الانتباه بعيدا عن امدادات النفط منذ زيارة هو السابقة للمملكة قبل ثلاث سنوات. وتعتمد العلاقات بين الرياض وبكين على الصفقات طويلة الاجل لتوجيه الاحتياطيات السعودية الكبيرة الى أسواق الصين المتعطشة للطاقة. وقال جيف براون كبير الاقتصاديين في مجموعة فاكس للطاقة (لكل طرف عامل قوة لكني أعتقد على الرغم من التغيرات في الاسواق ان قوتها النسبية لم تتغير كثيرا).

وأضاف (الآن السعوديون يتطلعون لخفض الانتاج وعلى مدى العامين المقبلين قد لا يولون اهتماما كبيرا لدخول اسواق جديدة. وكذلك فان الطلب الصيني لا ينمو بالمعدلات التي كان ينمو بها من قبل). ولم تتحدث الصين صراحة عن اتفاقات نفطية متوقعة خلال الزيارة.